الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/08/07م
تاريخ القبول: 2023/10/03م

التَّوْكِيد بِالْأَحْرُف الزَّائِدَة فِي أَحَادِيث كِتَاب اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان فِيمَا اتَّفَق عَليه الشَّيخان

د. الوليد حسن علي مُسَلَّم *
amosalam1977@gmail.com

د. حسن آدم عباس حسن **
hasan991199@gmail.com

الملخص:

أُجري هذا البحث لدراسة الأحرف الزّائدة المؤكِّدة في أحاديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم، دراسة نحويّة ودلاليّة؛ لأجل بيان أحكامها وإظهار فوائدها، وقد خُصَّ كتاب اللّؤلؤ والمرجان بالدّراسة؛ لأنّ صاحبه جمع فيه الأحاديث التي تمثّل أعلى درجات الصِّحَّة، وهي الأحاديث التي اتّفق عليها الشَّيخان البُخاريّ ومسلم في صحيحيهما، وقُسِّمَ البحث إلى خمسة مطالب، هي: اللام الزائدة، والباء الزائدة، ومِن الزائدة، والفاء الزائدة، وما الزائدة، وأمكن التّوصل إلى نتائج أهمّها: شيوع التّوكيد بالأحرف الزّائدة في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان، والأحرف الزّائدة المؤكِّدة الّتي شاعت فيه جاءت على نوعين: أحرف جارّة زائدة متفق عليها، وأحرف غير جارّة زائدة مختلف فيها، أما الأحرف الجارّة الزائدة المتفق عليها فهي اللّام، والباء، ومِن، وأمّا الزائدة غير الجارّة المختلف فيها فهي الفاء وما، ولكلٍّ أحكام وتفاصيل نحويّة، وأغراض وإشارات دلاليّة وبلاغية.

كلمات مفتاحية: التّوكيد، الأحرف الزّائدة، الدّراسات النّحويّة، الحديث النَّبويّ.

* أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب بمحايل - جامعة الملك خالد، وقسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.

** أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.

للاقتباس: مُسَلَّم، الوليد حسن علي، وحسن، حسن آدم عباس. (2023). التَّوْكِيد بِالْأَحْرُف الزَّائِدَة فِي أَحَادِيث كِتَاب اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان فِيمَا اتَّفَق عَليه الشَّيخان، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *5*(4): 35-54.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 07 -08 -2023
Accepted: 03- 10-2023

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Emphasis with Extra Letters in the Hadiths in *Pearls and Coral, as Agreed upon by the Two Sheikhs*

Dr. Al-Waleed Hassan Ali Musallam * amosalam1977@gmail.com

Dr. Hassan Adam Abbas Hassan ** hasan991199@gmail.com

Abstract:

This research was conducted to study the extra emphatic letters in the Hadiths of the Prophit Muhammed, may God bless him and grant him peace, through a grammatical and semantic study in order to explain its provisions and show its benefits. The book *Pearls and Coral* was selected for this study because its author collected the Hadiths that represent the highest level of authenticity, and they are the Hadiths that Sheikhs Al-Bukhari and Muslim agreed upon in their *Sahihs*. The research was divided into five topics: the extra *lam*, the extra *ba*, the extra *min*, the extra *fa*, and the extra *ma*. The research reached results, the most important of which are: the prevalence of emphasis with extra letters in the Hadiths in *Pearls and Coral*, and the additional emphasizing letters that were common in them came in two types: extra adjacent letters that are agreed upon, and extra non-adjacent letters about which there is disagreement. As for the agreed-upon extra adjacent letters, they are *lam*, *ba*, and *min*. As for the disputed non-adjacent letters, they are *fa* and *ma*. Each one has provisions and grammatical details, and semantic and rhetorical purposes and indications.

Keywords: Emphasis, Extra Letters, Grammatical Studies, Prophetic Hadith.

* Associate Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Science and Arts in Mahayil, King Khalid University, and Department of Arabic Language, Faculty of Education, Omdurman Islamic University, Sudan.

** Associate Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Education, Omdurman Islamic University, Sudan.

Cite this article as: Musallam, Al-Waleed Hassan Ali, & Hassan, Hassan Adam Abbas. (2023). Emphasis with Extra Letters in the Hadiths in Pearls and Coral, as Agreed upon by the Two Sheikhs, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *5*(4): 35 -54.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

إنّ الّذي يُقبِل على الحديث النّبويّ الشّريف يجد اللسَن البشريّ في أسمى صوره وأعلى مراتبه، ففي أحاديثه اللّهجاتُ العربيّة وتنوّعها، والأساليبُ النّحويّة ومقاصدها، والحذفُ والذّكر، وجوامعُ الكَلم، وجمالُ التّراكيب، وحسنُ الصّياغة، ودقّةُ التّعبير باختلاف الإعراب تَارَة وبتعدّد الأَبْنِيَة تَارَة وباختلاف الرُّتبة تَارَة. والّذي يبحث في لغة الحديث النّبويّ الشّريف يقع على الفوائد ويأتي بالفرائد.

وقد تمّ تناول التوكيد في الحديث النبوي في عدد من الأبحاث، كما في رسالة أسلوب التوكيد في الحديث النبوي الشريف، لمراد رفيق، المقدّمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الأردنية عام 2002م، وتختلف هذه الدراسة عن تلك بأن هذه تناولت التوكيد بالأحرف الزائدة فحسب، وجعلت التطبيق في كتاب اللّؤلؤ والمرجان، ومن هنا يأتي تفرد هذه الدراسة، فلم تُخصص دراسة نحوية من قبل في الأحرف الزائدة في كتاب اللّؤلؤ والمرجان، وستقدم هذه الدراسة رؤية للتوكيد بالأحرف الزائدة في أصح الأحاديث. وتتمثّل مشكلة البحث وأهدافه في محاولة الكشف عن الأحرف الزّائدة بغرض التّوكيد في أحاديث كتاب اللّؤلؤ والمرجان، وكيفية استعمالاتها، وتقديم شواهد لها، والإشارة لأهميتها في البيان، والوقوف عند أغراضها الدّلاليّة.

وقد جُعِلَ هذا البحث في أسلوب التّوكيد؛ لأهميته ولدوره في توثيق المعاني وتقويتها على مستوى المفرد والجملة، وهو من المجالات التي يرتبط فيها النّحو بالمعنى بمذاقات عذبة ودلالات مختلفة ومقامات عالية، واتُّجِهَ في البحث نحو التّوكيد بِالْأَحْرُف الزَّائِدَة دون غيرها، وخُصَّت الدّراسة بالأحاديث الواردة في كتاب اللّؤلؤ والمرجان فيما اتّفق عليه الشّيخان؛ لأنّه جَمَعَ أصحّ الأحاديث على الإطلاق.

ويكتسب هذا البحث أهمية لتناوله الحديث النّبويّ الشّريف الذي هو خيار الكلام وزينتُهُ بعد القرآن الكريم، ويكتسب أهميته من كونه يجعل الأحاديث الموصوفة بأعلى درجات الصّحّة مجالًا لتطبيقاته، وأنّه يتناول موضوعًا يربط النّحو بالمعنى وهو موضوع التّوكيد بالأحرف الزّائدة.

ولإنجاز البحث وتحقيق نتائجه فقد اقتضى ذلك تقسيمه إلى خمسة مطالب، هي: اللام الزائدة، والباء الزائدة، ومِن الزائدة، والفاء الزائدة، وما الزائدة.

توطئة:

التّوكيد:

لغة: من وَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: إذا أَوثَقَه، والهمز فيه لغة. يقال: أَوْكَدْتُه وأَكَّدْتُه وآكَدْتُه إيكادًا، وبالواو أَفصح، أَي شَدَدْتُه، وتَوَكَّدَ الأَمْر وتأَكَّدَ بمعنىً. ويقال: وَكَّدْتُ اليَمِينَ، والهمْزُ في العَقْد أَجْوَدُ، وتقول: إِذا عَقَدْتَ فأَكِّدْ، وإِذا حَلَفْتَ فَوَكِّدْ. ووَكَّدَ الرَّحْلَ والسَّرْجَ توكيدًا: شَدَّه. والوكائِدُ: السُّيورُ التي يُشَدُّ بها، واحدها وِكادٌ وإِكادٌ (ابن منظور، 1414: 466/3).

وقد وردتْ هذه الكلمةُ في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: 91] نُقِلَ عن قتادة أنّه قال: "بعد توكيدها أي بعد تشديدها وتغليظها" (الطبري، 1420: 17/ 282). ويلاحظ مما تقدّم أنّ كلمة (وَكَّد) في اللغة تدور حول معاني التّوثيق والشّدّ.

أما التّوكيد عند النّحويين فعرّفه المبرّد بغرضه فقال: "التّوكيد دخل في كلام العرب لإخراج الشّكّ وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء" (ابن منظور، 1414: 466/3).

وعرّفه ابن عصفور بقوله: "التّوكيد هو لفظٌ يُراد به تمكين المعنى في النّفس، أو إزالة الشّكّ عن الحديث أو المحدَّث عنه" (ابن عصفور، 1419: 1/ 262). ويلاحظ على تعريف ابن عصفور أنّه شمل بيان التّوكيد بوصفه ألفاظًا مخصوصة يراد بها تمكين المعنى في النّفس، وبمعناه المصدريّ بوصفه فعلًا يحدثه المتكلّم.

وعرّفه السامرائيّ بقوله: "هو كلّ ما يُكْسِبُ المعنى قوةً ويزيده ثباتًا وتمكُّنًا في النّفوس، من كلّ ما ذكره النّحاة متفرقًا منثورًا في أبوابه؛ لأنَّ العرب تؤكِّد كلّ شيء تراه في حاجة إلى توكيد، فهي قد تُؤكِّد الحكم كلّه أو تؤكِّد جزءًا منه، وقد تُؤكِّد لفظة بعينها أو تؤكّد مضمون الحكم أو مضمون اللّفظة أو غير ذلك" (السامرائي، 2000: 122/4).

وللتَّوكِيد أهميّة في الكلام العربيّ، قال الكفويّ: "إنّ أهمية التَّوكِيد تتوزع على العناصر الثلاثة للخطاب: وهي المتكلم والسَّامِع والمُرَاد تبليغه، وكلّ عنصر من هذه العناصر يتعلق بقضايا معينة لها ارتباط بالمعنى والعلم والجهل به أو عدم تصديقه أو إنكاره، وقد يأتي التّوكيد لدفع توهّم السَّهو، أو لدفع توهّم المجاز، أو لدفع توهّم التّخصيص وعدم الشّمول" (الكفوي، 2001، 269).

الحروف الزّائدة:

هي حروف المعاني التي يُؤتَى بها لتوكيد الكلام، ولا يؤدي حذفُها منه إلى تغيّر معناه الأصليّ بل يسلبُهُ ذلك التّوكيد فحسب. قال ابن يَعيش عن الحرف الزّائد: "كونه يدخل في موضعٍ يطلبه العاملُ بدون ذلك الحرف ليعمل فيه الرّفع أو النّصب، فَسُمِّي الحرفُ زائدًا؛ لأنَّهُ مقحمٌ بين طالب ومطلوب، ولأنَّهُ لم يُحْدِث معنىً لم يكن قبلَ دخوله، وسقوطُهُ لا يؤثر في المعنى الأصليّ، فقولُك: (ليس خالدٌ بقائمٍ) معناه: ليس خالدٌ قائمًا. فاللّفْظ مستغنٍ عن حرف الباء، فإذا لم يُذكر لم يكن في نيّة الثّبوت" (ابن يعيش، 1422: 118/2).

وجِيء بهذا المصطلح في مقابل الحرف الأصليّ الذي يضيف إلى ركني الجملة معنى فرعيًّا جديدًا، ولا بدّ أن يكون متعلقًا. وأوّل من صرّحَ بمصطلح الزّيادة هو سيبويه، ثم المبرّد (سيبويه، 1498: 261/2؛ المبرد، 1994: 435/3)، وأحرف الزّيادة عندهم لا تعني أنّه لا معنى لها، ولا تعني أنّ دخولَها في الكلام كخروجها منه، إنّما تعني أنّها زائدة من حيثُ الإعراب لا من حيثُ المعنى، وجعلوا من معاني الزّيادة التّوكيد وتقوية الكلام وتمكينه في نفس المتلقي على سبيل الإيجاز والاختصار وتحسين الجملة وزيادة الفصاحة.

قال ابن جِنّي: "كلّ حرف زِيد في كلام العرب فهو قائمٌ مقام إعادة الجملة مرّة أخرى" (ابن جني، 2000: 139/3)، وقال المُراديّ: "زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التّوكيد اللّفظيّ من الاعتناء به" (المرادي، 1992، ص 132)، وقال ابن هِشام: "الحرف الزّائد إنّما يدخل في الكلام تقويةً له وتوكيدًا ولم يدخل للربط" (ابن هشام، 1985: 238/2).

كتابُ اللّؤلؤ والمَرجان فيما اتّفق عليه الشّيخان ومؤلفُهُ:

هو الكتابُ الذي جُمِعت فيه الأحاديث التي اتّفق على روايتها الإمامان البخاريّ ومسلم في صحيحهما، وهي الأحاديثُ الموصوفة بأنّها في أعلى درجات الصِّحَّة، فقد ذكر الحافظ العراقيّ أنّ الأحاديث الصحيحة سبعُ مراتب، أولها ما اتَّفق عليه البُخاريّ ومسلم، وهي أعلى مرتبةً في الصِّحَّة. وبلغ عددُ الأحاديث التي اتّفق عليها الإمامان البخاريّ ومسلم وهي مَجْمُوعَةٌ في كتاب اللّؤلؤ والمرجان ألفًا وتسعمئةٍ وستة أحاديث، مرتبةً على وفق ترتيب الإمام مسلم في صحيحه، ومثبتةً بنصوص الإمام البخاريّ الأقرب لنصوص الإمام مسلم.

وشُرِحَ كتاب اللّؤلؤ والمرجان في عدة كتب منها: (كتاب جواهر الإيمان شرح كتاب اللّؤلؤ والمرجان فيما اتّفق عليه الشيخان) للحافظ عمران أيوب لاهوري، وقد اعتمد في شرحه على كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاريّ وكتاب شرح صحيح مسلم للنَّوَويّ.

ومؤلفُ كتاب اللّؤلؤ والمرجان هو محمد فؤاد عبد الباقي، أحد أعيان العصر الحديث، وُلِدَ بمصر عام 1882م وتوفي بها عام 1968م، وكان يلّقب بشيخ التحقيقين؛ لأنّه اشتغل بالسُّنَّة تحقيقًا وترقيمًا وشرحًا وتبويبًا وتنسيقًا، وشَمِلَ ذلك الصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدارميّ وموطأ مالك ومسند أحمد (عبد الباقي، 1425: 15/1).

الأحرف التي زِيدت للتّوكيد في أحاديث اللّؤلؤ والمَرجان:

بَلَغَ عددُ الأحرف التي زِيدتْ في الأحاديث الواردة في كتاب اللّؤلؤ والمرجان خمسة، وهي نوعان: حروف متفق عليها، وحروف مختلف عليها.

المطلب الأول: اللّام الجارة الزائدة

ذكر النّحويون أنّ اللّام التي تُزاد للتّوكيد أنواعٌ، منها: لام الابتداء، التي تدخل اتفاقًا على المبتدأ، وخبره المتقدّم، نحو قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: 13]، ونحو: لَكريمٌ أنتَ.

ومنها اللّام المُزَحْلَقة، التي تدخل على خبر إنّ إذا كان مفردًا أو جملة فعلها مضارع أو شبه جملة، وتدخل على اسم إنّ إذا تأخّر، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: 8]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ﴾ [يوسف: 12]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: 26].

ومنها اللّام الوَاقِعة في جواب القسم الصّريح، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: 57].

ومنها اللّام المُوطِّئة للقسم المقدّر، وهي التي تدخل على حرف الشّرط الجازم (إنْ)؛ لتُخبر عن قسم قبل الشّرط، ويسميها بعضهم لام الشّرط؛ للزومها حرف الشّرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7].

ومنها اللّام الّتي تكون في الفعل المضارع الدّال على الاستقبال المؤكَّد بالنّون، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: 32].

ومنها اللّام الواقعة في جواب لو ولولا؛ لتوكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، وبعضهم يجعل هذه اللّام قِسمًا قائمًا برأسه، وبعضهم يجعلها اللّام التي تقع في جواب القسم ويقدرون قَسَمًا قبلها (المرادي، 1992، ص 105)، ورجّح أبو عليّ الفارسيّ والزمخشريّ وابن يعيش التفريق بينهما وجعل كلّ واحدة منهما قِسمًا (ابن هشام، 1985: 166/1؛ ابن يعيش، 1422: 142/5)، وهو الأقوى؛ لاختلافهما، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: 25]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: 251].

وزِيدت لام الابتداء على المبتدأ في أحاديث اللّؤلؤ والمَرجان بغرض التّوكيد كثيرًا، ومن ذلك قولُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ مِن أَحَدِكُمْ سَقَطَ عَلَى بَعِيرِهِ، وقدْ أَضَلَّهُ في أَرْضٍ فَلَاةٍ" (عبد الباقي، 1425: 973/3). قوله: (لَلَّهُ) اللّام لام الابتداء وهي للتّوكيد، ولفظ الجلالة مبتدأ، و(أَشدُّ) خبر المبتدأ، و(فرحًا) تمييز، وقد بدأ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم هذا الحديث بلام الابتداء التّوكيديّة للفت انتباه السّامع، ثمّ استعمل اسم التّفضيل (أشدّ)، وأتى بكلمة (فرحًا) تمييزًا له، ثمّ ضرب مثلًا؛ ليُظهر فضل التّوبة وحبّ الله تعالى لها وفرحه بها فرحَ كرم وإحسان لا فرحَ حاجةٍ وافتِقار، وهذا يبين لنا عظيم رحمة الله بعباده ورأفته بهم.

ومثل ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "لَغَدْوَةٌ في سبِيلِ اللَّهِ، أوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِن الدُّنْيَا وَمَا فِيها" (عبد الباقي، 1425: 635/2). قوله: (لَغَدْوَةٌ) اللّام لام الابتداء وهي للتّوكيد، وغَدْوَةٌ مبتدأ، و(رَوْحَةٌ) معطوف على غَدْوَة، (خَيْرٌ) خبر المبتدأ، والشّاهد في قوله: (لَغَدْوَةٌ) حيث بدأ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم حديثه هذا بلام الابتداء المؤكِّدة؛ ليجذب انتباه السّامعين إلى أمر عظيم وهو الجهاد في سبيل الله، ولم يكتفِ بهذا، بل أخبر بأنّ يومًا من الجهاد في سبيل الله خيرٌ من الدنيا وما فيها، وهذا تجسيد للأجر والثّواب تقريبًا للمعنى.

ومن ذلك قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "تَعاهَدُوا القُرْآنَ، فَوالذي نَفْسِي بيَدِهِ لَهو أشَدُّ تَفَصِّيًا مِنَ الإبِلِ في عُقُلِها" (عبد الباقي، 1425: 951/3). هنا بدأ النّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم حديثه بالأمر بالمداومة على قراءة القرآن ومراجعَتِه؛ حتّى يَظَلَّ ثابتًا في العَقلِ والقَلبِ، وأراد أن يبين أهمية

هذا الأمر فأتى بقسمٍ شديدٍ في عبارته اعتادَ استعماله في مواطن التّوكيد، ثم أتى بلام الابتداء الموكِّدة الدّاخلة على المبتدأ، وهي الشّاهد في هذا الحديث، ثم ضربَ مَثَلًا فيه تجسيدٌ يجعل المعنى في صورة المحسوس الّذي يرسخ في الذّهن.

ومثلُ ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "لقد أُنزِلَتْ عليَّ الليلةَ سورةٌ لهي أحَبُّ إليَّ مما طلعتْ عليه الشمسُ: إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا" (عبد الباقي، 1425: 3/ 1074)، الشّاهد في دخول لام الابتداء على المبتدأ الذي هو كلمة (هي)؛ لتوكيد مضمون الجملة الخبريّة، فقد أراد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أن يلفت الأنظار إلى مدلول تحتوي عليها تلك الجملة المؤكَّدة، وهو الوعد بفتح مكة، ويُلمح من هذا التّوكيد أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أراد أن ينقل شدّة فرحه بهذه السورة وما فيها من وعد بفتح مكة لأصحابه. ومنه قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "أَتَعْجَبُونَ مِن غَيْرَةِ سَعْدٍ، فَوَاللَّهِ لأَنَا أَغْيَرُ منه، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، مِن أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ، ما ظَهَرَ منها، وَما بَطَنَ" (عبد الباقي، 1425: 859/3). الشّاهدُ في دخول لام الابتداء المؤكِّدة على المبتدأ كلمة (أنَا)؛ لإبراز كمال الاعتناء بمضمون الجملة، وهو شدّة غيرته صلّى الله عليه وسلّم، وأنّ الله تعالى أشدُّ غَيرةً على مَحارِمِه منه.

وزِيدت اللّام المُزَحْلَقة للتّوكيد في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان كثيرًا، ومن ذلك قولُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: لمّا تُوفي ابنُهُ إبراهيم: "إِنَّ العَيْنَ لَتَدْمَعُ وَإِنَّ القَلْبَ لَيَحْزَنُ وَإِنَّا عَلَى فِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمُ لَمَحْزُونُونَ" (عبد الباقي، 1425: 1/ 327). قولُهُ: (إنّ) حرف توكيد ونصب، و(العَيْنَ) اسمها، و(لَتَدْمَعُ) اللّام هي اللّام المُزَحْلَقة المؤكِّدة، و(تَدْمَعُ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي) والجملة الفعليّة في محل رفع خبر(إنَّ)، وجملة (إنَّ القَلْبَ لَيَحْزَنُ) معطوفة على (إنَّ العَيْنَ لَتَدْمَعُ)، و(الواو) حاليّة، و(إنَّا) (إنَّ) حرف توكيد ونصب، و(نَا) اسمها، (عَلَى فِرَاقِكَ) جار ومجرور، و(لَمَحْزُونُونَ) اللّام هي اللّام المُزَحْلَقة المؤكِّدة، ولَمَحْزُونُونَ خبر إنَّ.

الشّاهد في زيادة اللّام المُزَحْلَقة للتّوكيد في ثلاثة مواضع من الحديث، وجاءت اللّام المُزَحْلَقة في الموضعين الأوّلَينِ في الخبر الجملة الفعليّة التي فعلها مضارع، وجاءت في الموضع الثالث في الخبر المفرد، ولا شكّ أنّ الحزن يُطوّق هذا الحديث بعباراته، لَتَدْمَعُ، ولَيَحْزَنُ، ولَمَحْزُونُونَ، وجاءت اللّام المُزَحْلَقة لتبين عمق الحزن وأنّه طبيعة إنسانيّة تدلّ على الرّحمة والعاطفة.

ومن ذلك أيضًا قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لمّا مرَّ على قَبرين: "إنَّهما لَيُعذَّبانِ، وما يُعذَّبانِ في كبيرٍ، ثمَّ قال: بَلى، أمَّا أحدُهما فكان يسعى بالنَّميمةِ وأمَّا الآخَرُ فكان لا يستنزِهُ مِن بولِه" (عبد الباقي، 1425: 1/ 142). قوله: (إنَّهما لَيُعذَّبانِ) إنّ حرف توكيد ونصب، والضمير اسمها، واللّام هي اللّام المُزَحْلَقة، وجِيء بها للتّوكيد، ويُعذَّبانِ فعل مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، والشّاهد في زيادة اللّام المُزَحْلَقة على الخبر الجملة الفعليّة التي فعلها مضارع للتّوكيد، ولأنّ موضوع الحديث غيبٌ ويخفى على الصحابة فقد أعلمهم به النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم موكِّدًا بموكِّدين، هما إنّ واللّام المُزَحْلَقة.

ومن ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "إنَّ في الجنةِ لشجَرَةً يَسيرُ الرّاكبُ الجوَادُ المضَمَّرُ السريعُ في ظِلِّها مِائةَ عامٍ ما يَقطَعُها" (عبد الباقي، 1425: 1021/3). قوله: (إنَّ في الْجنَّةِ لَشَجرَةً) إنّ حرف توكيد ونصب، و(في الْجنَّةِ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم، و(لَشَجرَةً) اللّام هي اللّام المُزَحْلَقة للتّوكيد، وَشَجرَةً اسم إنّ مؤخر، والشّاهد في زيادة اللّام المُزَحْلَقة على اسم إنّ المؤخر، وجيء بها للتّوكيد على سعة الجنّة وأنّ ظلّ أشجارها لا نهاية له على الحقيقة.

ومثل ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "إنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ وغَيْرُهُ أحَبُّ إلَيَّ منه، خَشْيَةَ أنْ يُكَبَّ في النَّارِ علَى وجْهِهِ" (عبد الباقي، 1425: 872/3). الشاهد في قوله: (لأُعْطِي) حيث زِيدت اللّام المُزَحْلَقة على الخبر الجملة الفعليّة التي فعلها مضارع، واستُعمِلَ التّوكيدُ هنا؛ ليحقق المعرفة عند المخاطب ويزيل الشّكّ عنه ويُميط الشّبهة من أوّل وهلة.

ومثل ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "ما أمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ صَاعُ بُرٍّ، ولَا صَاعُ حَبٍّ، وإنَّ عِنْدَهُ لَتِسْعَ نِسْوَةٍ" (عبد الباقي، 1425: 1058/3). الشاهد في: (لَتِسْعَ) حيث زِيدت اللّام المُزَحْلَقة على اسم إنّ المؤخّر (تِسْعَ) للتّوكيد، وجاء التّوكيد لبيان أنّ كلّ بيوته لم يكن فيها الطعام الذي يكفيهم.

ووردت لام جواب القسم الصّريح للتّوكيد في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان كثيرًا ومن ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "والَّذي نفسي بيدِه لَيُوشِكَنَّ أنْ ينزلَ فيكم ابنُ مريمَ حَكَمًا مُقْسِطًا" (عبد الباقي، 1425: 1039/3). قوله: (لَيُوشِكَنَّ) اللّام هي اللّام الواقعة في جواب القسم، ويُوشِكَنَّ فعلٌ مضارعٌ من أفعال المقاربة مبني على الفتح لاتصاله بنون التّوكيد الثّقيلة، وقوله (أن ينزلَ فيكم ابنُ

مريمَ) أنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل رفع اسم يُوشِك، وقوله (حَكَمًا مُقسطًا) حَكَمًا خبرُ يوشك، ومُقسطًا خبرٌ بعد خبر، والمعنى: لَيسرعَنّ نزولُ عيسى فيكم حاكمًا عادلًا (ابن حجر، 1379: 491/6)، والشّاهد في اللّام الواقعة في جواب القسم المؤكّدة لنزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، ويعدّ نزولُهُ عَلامةً من علامات السّاعة الكبرى الّتي يجب الإيمان بها؛ لذا جاء الخبر مؤكَّدًا بالقسم وباللّام الواقعة فيه وبنون التّوكيد الثّقيلة.

ومثلُهُ قولُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "وَالَّذِي نَفْسِي بيَدِهِ، لَيُهِلَّنَّ ابنُ مَرْيَمَ بفَجِّ الرَّوْحَاءِ، حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَيَثْنِيَنَّهُمَا" (عبد الباقي، 1425: 1039/3). الشاهد في قوله: (لَيُهِلَّنَّ) حيث زِيدت اللّام الواقعة في جواب القسم، والفعل المضارع متصل بنون التّوكيد الثّقيلة، وفي هذا الحديث يُخبر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّ عيسى عليه السلام بعد نزوله سيحجّ ويعتمر.

ومثل ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلُنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (عبد الباقي، 1425: 1077/3). قوله: (لَتُسْأَلُنَّ) اللّام واقعة في جواب القسم الصّريح، وتُسْأَلُنَّ فعلٌ مضارعٌ مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النّون المحذوفة، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعلُهُ، والنّون نون التّوكيد الثّقيلة، والشّاهد في اللّام الواقعة في جواب القسم الصّريح للتّوكيد، وقد أُكِّدَ الحديثُ بثلاثة مُؤَكِّدَات؛ ليُذَكِّر النّاس بأنّ للنعم تَبِعَات ثقيلة يومَ القيامة.

ومثلُ ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَهُ، وإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، والذي نَفْسِي بيَدِهِ لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُما في سَبيلِ اللَّهِ" (عبد الباقي، 1425: 666/2). قولُهُ: (لَتُنْفَقَنَّ) اللّام واقعةٌ في جواب القسم الصّريح للتّوكيد، وتُنْفَقَنَّ فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وكُنُوزُ نائب فاعل، والجملة جوابٌ للقسم، والشّاهد في زيادة اللّام لتوكيد عَلامة من علامات نُبوَّته صلّى الله عليه وسلّم.

ووردت اللّام المُوطِّئة للقسم المحذوف الداخلة على إنْ الشّرطيّة بغرض التّوكيد في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان كثيرًا، ومن ذلك ما رواه أنس بن مالك ﷺ أنّ رجلًا قال للنبيّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: إنّي سائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ في المَسْأَلَةِ، فلا تَجِدْ عَلَيَّ في نَفْسِكَ. فقالَ: سَلْ عَمَّا بَدا لكَ فقالَ: أسْأَلُكَ بربِّكَ وربِّ مَن قَبْلَكَ، آللَّهُ أرْسَلَكَ إلى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فقالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قالَ: أنْشُدُكَ باللَّهِ، آللَّهُ أمَرَكَ أنْ نُصَلِّيَ الصَّلَواتِ الخَمْسَ في اليَومِ واللَّيْلَةِ؟ قالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قالَ: أنْشُدُكَ باللَّهِ، آللَّهُ أمَرَكَ أنْ نَصُومَ هذا

الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قالَ: أنْشُدُكَ باللَّهِ، آللَّهُ أمَرَكَ أنْ تَأْخُذَ هذِه الصَّدَقَةَ مِن أغْنِيائِنا فَتَقْسِمَها علَى فُقَرائِنا؟ فقالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قال: والَّذي بعَثك بالحقِّ لا أَزِيدُ عليهنَّ ولا أنقُصُ منهنَّ شيئًا. فلمَّا قفَّى قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: لئِنْ صدَقَ لَيدخُلَنَّ الجنَّةَ" (عبد الباقي، 1425: 1027/3).

قوله: (لئِنْ) اللّام داخلة على إنْ الشّرطيّة موطِّئة للقسم المحذوف، و(صدقَ) فعلٌ ماضٍ في محلّ جزم فعل الشّرط، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ تقديره هو، و(لَيدخُلَنَّ) اللّام واقعة في جواب القسم، وَيدخُلَنَّ فعلٌ مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التّوكيد الثّقيلة، وفاعلُهُ ضمير مستتر تقديره هو، و(الجنَّةَ) مفعول به، والجملة الفعليّة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشّرط محذوف؛ لدلالة جواب القسم عليه، والشّاهدُ في اللّام الدّاخلة على إنْ الشّرطيّة الموطِّئة للقسم؛ وذلك بغرض التّوكيد ترغيبًا في أداء الفرائض بصدق، فإنّ الإقبال على الفرائض بصدق يُؤرث في النّفس حبًا لها؛ فتتوق النّفوسُ للتزيد منها بالنّوافل، وهذا بابٌ من أبواب التّربية على شعائر الإسلام بالتّدرج لاسيما لحديثي العهد بالإسلام وبالالتزام.

ومن ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم عن الخوارج: "يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلاَمِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ" (عبد الباقي، 1425: 681/2). قولُهُ: (لَئِنْ) اللّام موطِّئة للقسم المحذوف، وإنْ شرطيّة، و(أَدْرَكْتُهُمْ) فعلٌ ماضٍ في محل جزم فعل الشّرط، والتاء فاعلُهُ، وهُمْ مفعولُهُ، و(لأَقْتُلَنَّهُمْ) اللاّم واقعة في جواب القسم، وأَقْتُلَنَّ فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التّوكيد الثّقيلة وجوبًا، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ أنا، وهم مفعول به، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وجواب الشّرط محذوفٌ دلَّ عليه جوابُ القسم، والشّاهد في لام (لَئِنْ) حيث زِيدت لتوكيد مضمون ما بعدها، وكأنّها لامٌ للقسم، وكأنّه قال: "وَاللهِ لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ" (لاشين، 1387: 195/2).

والتّوكيد في هذا الحديث لإظهار أنّ الخوارج طائفةٌ صاحبةُ شرّ عظيم وخطر كبير لدرجة أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم جزمَ باستئصالهم إذا أدركهم حتّى لا يُبقي منهم أحدًا كما استُؤصِلَت عادٌ.

ومثل ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "أمَا لَئِنْ حلَفَ على مالٍ؛ ليأكُلَه ظُلمًا ليَلقَيَنَّ اللهَ وهو عنه مُعرِضٌ" (عبد الباقي، 1425: 597/2). اللاّم الواقعة في (لَئِنْ) موطِّئة لقسم محذوف، وإنْ حرف

شرط جازم، و(حلف) فعلٌ ماض في محل جزم فعل الشّرط، و(ليأكُلَه) اللّام للتّعليل وهي ناصبة، والفعل المضارع بعدها منصوب بها، ومجيء الفعل هنا لتقيد الوعيد بالذين يحلفون كذبًا، و(ليَلقَيَنَّ) اللّام واقعة في جواب القسم، ويَلقَيَنَّ فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التّوكيد الثّقيلة، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُهُ (هو)، ولفظ الجلالة مفعولٌ تعظيم، وجملة (يَلقَيَنَّ) لا محل لها من الإعراب جواب القسم، والشّاهد في اللّام الموطِّئة للقسم المقترنة بـ(إنْ) الشّرطيّة الموكِّدة لما بعدها؛ وهذا التّوكيدُ لأجل التنبيه على عظم ذنب الحلف ظلمًا لأكل أموال النّاس بالباطل.

وزيدت اللّام في الفعل المضارع الدّال على الاستقبال المؤكَّد بالنّون في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان بغرض التّوكيد كثيرًا، ومن ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "ما بالُ أقوامٍ يرفَعون أبصارَهم إلى السَّماءِ في صلاتِهم [فاشتدَّ قولُهُ في ذلك] حتَّى قال: لَيَنْتَهُنَّ عن ذلك أو لَتُخْطَفَنَّ أبصارُهم" (عبد الباقي، 1425: 223/1). إنّه تحذيرٌ مدهشٌ جَمَعَ بين الأدب والشّدّة، أمّا الأدب فقولُهُ (ما بالُ أقوامٍ) فلم يصرّح بأسمائهم، وأمّا الشّدّة فقولُهُ (أو لتُخطَفَنَّ أبصارُهم)، وقد زاد شدّةَ الوعيد شدّةً بهيئة الفعل (لَتُخْطَفَنَّ) فعل مضارع مبني لما لم يُسَّم فاعله، وهو مبني على الفتح لاتصاله بنون التّوكيد الثّقيلة، واللّام الّتي في أوّله لامٌ زائدةٌ للتّوكيد، وعدّها ابنُ حَجَر لامَ قسم مقدّر قبلها؛ لهذا أُكِّدَ الفعل بعدها بالنّون المشدّدة (ابن حجر، 1379: 596/10).

ومنه قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "لا تقومُ السّاعةُ حتّى تَطْلُعَ الشمسُ من مَغْرِبِها، ولَتَقُومَنَّ السّاعةُ وقد نشرَ الرجلانِ ثوبَهما بينَهما، فلا يَتَبايَعَانِهِ ولا يَطْوِيانِهِ، ولَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وقَدِ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بلَبَنِ لِقْحَتِهِ، فلا يَطْعَمُهُ" (عبد الباقي، 1425: 1042/3). في هذا الحديث يُخبر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّ السّاعة تقوم بعد طلوع الشمس من مغربها بغتةً، فتأتي والنّاس منشغلون بأعمالهم، فأراد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم توكيد هذا الخبر فجاء بقوله (لَتَقُومَنَّ) وكَرَّرَه، وهو فعلٌ مضارعٌ يدل على الاستقبال، وأَكَّدَه باللّام في أوّله وبالنّون الثّقيلة في آخره.

ومنه قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُم شِبْرًا بشِبْر، وذراعًا بذراع" (عبد الباقي، 1425: 952/3). قوله: (لَتَتَّبِعُنَّ) اللّام زائدة للتّوكيد، وتَتَّبِعُنَّ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ثبوت النّون المحذوفة؛ لأنّه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة المحذوفة ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنّون المشدّدة للتّوكيد. والحديثُ من دلائل نبوّته صلوات الله وسلامه عليه، أن يخبرَ ببعض

ما كان، وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، فإنَّ ذلك من أنباء الغيب التي يُوحيها الله إليه؛ لذا جاء الحديث مؤكَّدًا باللّام الزّائدة وبالنّون المشدّدة.

ومثل ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم لرجلين اختصاما إليه: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ" (عبد الباقي، 1425: 620/2). قولُهُ: (لَأَقْضِيَنَّ) اللّام زائدة في الفعل المضارع، وأَقْضِيَنَّ فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التّوكيد الثّقيلة، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ تقديره أنا، والشّاهد في اللّام المؤكِّدة التي زيدت على المضارع (أَقْضِيَنَّ) الدّال على الاستقبال والمؤكَّد بالنّون، وفي هذا التّوكيد المسبوق بقسم جزمٌ بأنّ ما يُصْدِرُه - صلوات الله وسلامه عليه - من أحكام إنّما هي من كتاب الله تعالى سواء كان نصّها في القرآن أو لم يكن، فكلّ ما يُصْدِرُه فهو وحي من الله تعالى.

وزِيدت اللّام في جواب لو، ولولا في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان للتّوكيد، ومن أمثلة زيادة اللّام في جواب لو قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "لَوْ يَعْلَمُونَ ما في العَتَمَةِ والصُّبْحِ لَأَتَوْهُما ولَوْ حَبْوًا" (عبد الباقي، 1425: 189/1). قوله: (لَوْ) حرف شرط غير جازم، يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشّرط، وشرطُهُ جملة (يَعْلَمُونَ)، والأصل أن يتلو لو فعلٌ ماضٍ، وإذا جاء بعدَه فِعلٌ مضارعٌ كما في الحديث أوّلَ بالماضي، فيكون التقدير: (لو علموا)، وجوابُهُ جملة (لَأَتَوْهُما)، والشّاهد في اللّام المقترنة بالجواب، وهي لامٌ زائدة لتوكيد ارتباط جملة الشّرط بجملة الجواب، وفي الحديث بيانٌ لفضل صلاتي العشاء والصبح، وأنّ من علم هذا الفضل صار دأْبُهُ المحافظةَ عليهما مهما كانت المشقة.

ومثل ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم في الذين يتخلفون عن صلاة العشاء: "لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ" (عبد الباقي، 1425: 190/1). (لَوْ) حرف شرط غير جازم، يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشّرط، وشرطُهُ جملة (يَعْلَمُ) ويُؤول المضارع هنا بالماضي، والجواب جملة (لَشَهِدَ)، والشّاهد في زيادة اللّام على جواب لو لتوكيد ارتباط جملتي الشرط والجواب ببعضهما، وقد كنّى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالعَظم عن التافه من المطعوم، وكنّى بالمِرْمَاتَيْنِ عن التافه من الملعوب به، وضرب بذلك مثلًا للمنافقين بأنّهم يحرصون على التافه من المطعون والملعوب به ولا يحرصون على صلاة العشاء جماعةً ينظر: لاشين، 1387: 373/1).

ومثل ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "إِذَا وُضِعَتِ الجِنَازَةُ، فَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ علَى أَعْنَاقِهِمْ، فإنْ كَانَتْ صَالِحَةً قالَتْ: قَدِّمُونِي، قَدِّمُونِي، وإنْ كَانَتْ غيرَ صَالِحَةٍ قالَتْ: يا ويْلَهَا، أيْنَ يَذْهَبُونَ بهَا؟

يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شيءٍ إلَّا الإنْسَانَ، ولو سَمِعَهَا الإنْسَانُ لَصَعِقَ" (عبد الباقي، 1425: 335/1). الشاهد في قوله: (ولو سَمِعَهَا الإنْسَانُ لَصَعِقَ) حيث زِيدت اللّام على جواب لو بغرض توكيد ربطه بالشّرط، وفي هذا توضيح لشدّة صُراخ المَيت مِن هَولِ ما يُعايِنُ من العذاب، وهو صُراخٌ كفيل بأن يَصعق سامعَهُ. ومن زيادة اللّام على جواب لولا قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: "لَوْلَا أنْ أشُقَّ علَى أُمَّتي لَأَمَرْتُهُمْ بتأْخيرِ العِشاءِ إلى ثُلثِ اللَّيلِ الأوَّلِ" (عبد الباقي، 1425: 1/ 191). قوله: (لَوْلَا) حرف شرط غير جازم يدلّ على امتناع الشّرط لوجود الجواب، وقوله: (أنْ أشُقَّ) مصدرٌ مؤوّل في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوفٌ تقديره حاصل، وجملة (لَأَمَرْتُهُمْ) جواب لولا، والشّاهد زيادة اللّام في جواب لولا لتوكيد ارتباطه بالشّرط، فتأخيرُ صلاة العشاء إلى ثلث الليل مستحبٌّ، ولكن ترك النّبيّ صلى الله عليه وسلَم الأمر بها؛ حتّى لا يشقّ على النّاس، فامتنع عن الشّرط الذي هو الأمر بتأخير العشاء لوجود الجواب الذي هو المشقّة، وليزيد ارتباط الأمرين ببعضهما جاء باللاّم الزائدة.

ومثل ذلك قوله صلّى الله عيه وسلّم في حجّه: "إنّي لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِن أمْرِي ما اسْتَدْبَرْتُ ما أهْدَيْتُ، ولَوْلَا أنَّ مَعِي الهَدْيَ لَحَلَلْتُ" (عبد الباقي، 1425: 432/2). الشّاهد في قوله: (ولَوْلَا أنَّ مَعِي الهَدْيَ لَحَلَلْتُ) حيث زِيدت اللّام على جواب لولا الّذي هو جملة (حَلَلْتُ)، وهذا التّوكيد تقويةٌ للربط بين الجملتين، وفي هذا دلالةٌ على أنّ قوله هذا خبرٌ وليس تمنيًا، وهذا الخبر المؤكَّد أراد به أن يطيّب قلوب أصحابه، ويسهّل الأمر عليهم، فلو أنّه علم أنّهم سيَحُزُّ ذلك في نفوسهم ويشقّ عليهم لفعل ما هو أهون عليهم، كما أفطر من رمضان في صيامه دفعًا للمشقّة عنهم (لاشين، 1387: 403/1).

ومثل ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "لَوْلَا أَنْ لا تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِن عَذَابِ القَبْرِ الَّذي أَسْمَعُ منه" (عبد الباقي، 1425: 335/1). الشّاهد في زيادة اللّام على جواب لولا (دَعَوْتُ)، وفي هذه الزيادة تقويةٌ للربط بين جملتي الشرط والجواب، فسماعُ عذاب القبر موعظةٌ عظيمةٌ، ولكنّه تركَ الدعاءَ بأنْ تَسمَعَه أمّتُهُ شفقةً؛ لئلّا يَترُك النّاس التَّدافُنَ.

المطلب الثاني: الباء الجارة الزائدة

الباءُ الجَارَّةُ ضربان: زائدة وغير زائدة، أمّا غير الزّائدة فهي الّتي لها معنى من المعاني الّتي ذُكِرتْ لها في باب حروف الجرّ، مثل: الإلصاق وهو أصلُ معانيها والتّعدية والاستعانة وغيرها، وأما الباءُ الزّائدة فهي نوعان: النّوع الأوّل: هي الّتي تزاد لغرض توكيد النّفي، نحو قولك: (ليس عليٌّ بقائمٍ)، ردٌّ

على من قال: (إنَّ عليًّا لَقائمٌ)؛ فكما تزاد اللّام لتأكيد الكلام في حال الإثبات، تزاد الباء لتأكيده في حال النّفي.

والنّوع الآخر: هي التي تزاد لغرض رفع تَوَهُّمِ الإثبات؛ لأنَّ السّامع قد لا يسمع النّفيَ أوّل الكلام، من نحو قولك: (ليس بكرٌ صائمًا)، فيظنّ الكلامَ مُثْبَتًا، وأنَّ المتكلم قد قال: (كان بكرٌ صائمًا)، فيُؤتى بالباء لتزيل هذا التّوهّم (المرادي، 1992، ص 36).

وتزاد الباء في ستة مواضع: تزاد مع الفاعل، وزيادتها معه تكون لازمةً في فاعل أفعل في التّعجب على رأي جمهور البصريين، مثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: 38]. وتكون جائزةً في فاعل كفى بمعنى: حَسْب لا بمعنى وقى وأجزأ، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: 6]. وتزاد مع المفعول، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: 25]. واختلف في زيادتها معه ما بين زيادة مقيسة وغير مقيسة (ابن هشام، 1985: 144/1)، وجعلَ ابنُ مالك كثرة زيادتها مع المفعول في باب الفعل (عَرَفَ) وأمثاله (ابن مالك، 1387، ص 146).

وقَصْرُ زيادة الباء مع المفعول على السَّماع ليس بشيء؛ لكثرة سماع زيادتها معه في القرآن الكريم كما في قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾، وقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: 25]، فالباء في هذه الشواهد زائدة للتّوكيد؛ بدليل أنّ الأفعال متعدية بنفسها، وتخريجُها على غير الزّيادة بالتّضمين أو بحذف المفعول تكلفٌ لا دليل عليه ولا داعي له. وذكر ابن الشجريّ أنّ الباء تزاد مع مفعول (كَفَى) بمعنى حسب إذا كان متعديًا، ومثّلَ له بقول المتنبي (ابن الشجري، 1991: 222/3):

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

(كَفَى) فعل ماض، فاعله المصدر المؤول من (أنَّ) مع اسمها وخبرها، والباء حرف جرّ زائد مع مفعول (كفى) المتعدية لواحد، وهو (جِسْمِي)؛ وهو مجرور لفظًا بفتحة مقدرة منصوب محلًا.

وتزاد الباء مع المبتدأ حينما يرد في سياق الاستفهام، وحينما يكونُ كلمةَ (حَسْبُكَ)، كما في قوله تعالى: ﴿بِأَيِيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: 6]، فـ(أيّكم) مبتدأ، والباء زائدة، و(المفتون) خبره. ومثل قول العرب: (بحسبِكَ درهمٌ)، وأصله حَسْبُكَ درهمٌ، فزيدت الباء على المبتدأ توكيدًا. وتزاد الباء مع الخبر، وزيادتها معه على ضربين (ابن مالك، 1387، ص 58): زيادة مقيسة، وزيادة غير مقيسة، فالزيادة

المقيسة هي التي تكون في خبر ليس وما، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: 40]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: 22].

والصحيح أنّه لا فرق بين ما الحجازيّة وما التميميّة في زيادة الباء على الخبر، فقد وصف ابن يعيش التفريق بينهما في هذه المسألة بأنّه غير سديدٍ؛ وذلك لأنّ الباء إن كان أصلُ دخولها على (لَيْسَ)، و(ما) محمولةً عليها؛ لاشتراكهما في النّفي، فلا فَرْقَ بين الحجازيّة والتميميّة في ذلك. وإن كانت دخلت في خبرِ (ما) بإزاء اللّام في خبر (إنَّ)، فالتميميّةُ والحجازيّةُ في ذلك سَواءٌ (ابن يعيش، 1422: 121/2).

والذي يقوي هذا الرأي أنَّ بني تميم يجرّون الخبر الواقع بعد (ما) بالباء كثيرًا، فيقولون: (ما هذا ببشرٍ)، فإذا أسقطوا الباءَ رفعوا، فقالوا: (ما هذا بَشَرٌ)، وإذا عطفوا على المجرور بالباء في هذه اللّغة رفعوا المعطوف على الموضع، كما ينصب الحجازيون إذا عطفوا على المجرور بالباء على الموضع، وَلِأَنَّ الْبَاء إِنَّمَا دخلت الْخَبَر؛ لكَونه منفيًّا لا لكَونه مَنْصُوبًا، بِدَلِيل دُخُولِهَا فِي (لم أكن بقائمٍ)، وامتناعها فِي (كنتُ قَائِمًا) (السيوطي، د.ت: 464/1).

وزِيدت الباء للتّوكيد في أحاديث اللّؤلؤ والمَرجان في خبر ليس وخبر ما المُشَبَّهَة بها كثيرًا، ومن أمثلة زيادتها في خبر ليس لَمَّا نزل قولُهُ تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذلِكَ على المسلِمينَ، فقَالوا: يا رسولَ اللَّهِ وأيُّنا لا يظلِمُ نفسَهُ؟ قالَ: "إنّه ليسَ بذلِكَ، إنَّما هوَ الشِّركُ، ألَم تسمَعوا ما قالَ لقمانُ لابنِهِ: يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ" (عبد الباقي، 1425: 1076/3). قوله: (إنّه ليسَ بذلِكَ)، إنّ حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها، وليس فعلٌ ماضٍ ناقصٌ جامدٌ مبني على الفتح، واسمه ضميرٌ مستتر تقديره هو، والباء حرف جرّ زائد للتّوكيد، وذلك اسم إشارة مبني على الفتح في محل نصب خبر ليس، والجملة المكوَّنة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر إنّ، والشّاهد في زيادة الباء على خبر ليس، وجَمُل التّوكيد في هذا الحديث لأنّه لَمّا نزلت الآية ووجد الصحابة فيها النّكرة في سياق النّفي ظنّوا أنّه من قبيل العموم، وفهموا أنّ الظلم الذي هو مخالفة الشّرع في صغيرة أو كبيرة يحول بينهم وبين الأمن والهداية؛ ارتاعوا وانزعجوا وجعلوا يتساءلون: وأيُّنا لم يظلم نفسه؟ لقد خبنا وخسرنا، فجاء البيان من النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بقوله: (إنّه ليسَ بذلِكَ) جملةٌ مؤكَّدةٌ بإنّ في أولها وبالباء في آخرها، واستعمل فيها اسم الإشارة للبعيد (ذلك) للتنويه إلى أنّ المعنى الذي فُهِمَ بعيدٌ، والصحيح أنّه عمومٌ مخصوصٌ.

ومن زيادتها في خبر ليس قولُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عن الهِرَّة: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنْ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ" (عبد الباقي، 1425: 154/1). اسم ليس في هذا الحديث ضميرٌ مستتر تقديره (هي) يعود للهِرَّة، وقوله (بِنَجَسٍ) الباء حرف جرّ زائد للتّوكيد، ونَجَس خبر ليس مجرور لفظًا بحرف الجرّ الزّائد منصوب محلًا، والشّاهد في زيادة الباء على خبر ليس وحَسُنَ زيادة الباء على خبر ليس في هذا الحديث توكيدًا لنفي نجاسة الهِرَّة ورفعًا لتوهّم الإثبات؛ لأنّ طهارة الهِرَّة كان ممّا يُتعجب له، بدليل حديث كَبشَة بنت كَعبٍ - زوجة ابنِ أبي قَتادةَ - الّتي قالتْ فيه: "إنَّ أبا قتادةَ دخلَ عليها البيت فسَكبتْ لَهُ وضوءًا، فجاءتْ هرَّةٌ فشرِبَت منْهُ فأصغى لَها الإناءَ حتَّى شرِبَت، قالَت كبشةُ: فَرآني أنظرُ إليْهِ، فقالَ: أتَعجبينَ يا ابنةَ أخي؟ فقُلتُ: نعَم، فقالَ: إنَّ رسولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلّم قالَ: إنَّها ليسَت بنجَسٍ؛ إنَّها منَ الطَّوَّافينَ عَلَيْكُمْ" (ابن حجر، 1379: 279/1).

فاقتضى وضوحُ البيانِ ضرورةَ هذا التّوكيد، وقد جمع الحديثُ بين جملتين، الأولى: حُكْمٌ وهي (إنَّها ليسَت بنَجَسٍ) وقد بدأها بمؤكِّد وهو (إنّ) وختمها بمؤكِّد وهو الباء الزّائدة، واستعملَ النّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم كلمة (نَجَس) وهي مصدر؛ ليكون الحكمُ شاملًا لجميع أنواع الهِرَرَة ولذكورها وإناثها، والجملةُ الأخرى عِلَّة وهي (إنَّها منَ الطَّوَّافينَ عَلَيْكُمْ).

ومن زيادة الباء في خبر ليس قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم حينما سألته فاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ عن الاستحاضة وهل تترك لأجلّها الصلاة؟ أجابها بقوله: "لا، إنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ" (عبد الباقي، 1425: 156/1). اسم ليس في هذا الحديث ضمير مستتر تقديره (هو) يعود لدم الاستحاضة، و(الباء) حرف جرّ زائد للتّوكيد، وقوله: (حَيْضٍ) خبر ليس منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزّائد، واستعملَ النّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم في هذا الحديث عددًا من المؤكِّدات، فقد بدأ إجابته بكلمة (لا) النّافية؛ قطعًا لكلّ توهّم، ثمّ أردفها بـ (إنّ) المؤكِّدة، وعَطَفَ على الجملة الاسميّة المكوَّنة من إنّ واسمها وخبرها جملةً أخرى مكوَّنةً من ليس ومعمولها، وزادَ الباء على خبر ليس، وهذا مناسبٌ لتقرير النّفي وتمكينه في نفس السّائلة ومَن بعدها، وإزالة لتوهّم الإثبات في قضية تكثر فيها الإشكالات والتّساؤلات، وزادَ البيانَ دقةً الجمعُ بين السبب والحكم، فقولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: (إنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ) سببٌ، وقولُهُ: (وَلَيْسَ بِحَيْضٍ) حكمٌ.

ومن زيادة الباء على خبر ليس أنَّ طَارِقَ بنَ سُوَيْدٍ الجُعْفِيَّ سَأَلَ النَّبيَّ صلّى الله عليه وسلّم عَنِ الخَمْرِ فَنَهَاهُ، فَقالَ طَارِقٌ: إنَّما أَصْنَعُهُ لِلدَّوَاءِ، فَقالَ النّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم: "إنَّه ليسَ بدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ" (عبد الباقي، 1425: 733/2). قوله: (بدَوَاءٍ) الباء حرف جرّ زائد للتّوكيد، ودواء خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزّائد، ولمّا كان الخمرُ من العادات الجاهليّة المتأصّلة فقد احتاج لمعالجة إيمانيّة وعقليّة، ويعدّ هذا الحديث ضربًا من ضروب المعالجات العقليّة للخمر طابعه الحوار، وقد أثار فيه طَارِق بن سُوَيْدٍ شبهةَ تناول الخمر بداعي التّداوي به فَتَطَلَّبَ ذلك تأكيدُ النفي بإنّ المؤكّدة وبزيادة الباء على خبر ليس، واستدراكٌ عليه بـ (لكنّ) لبيان أنّ الخَمْرَ دَاءٌ على النقيض ممّا يتوهّم، فَتَقَرَّرَ بذلك أنّ الخَمْرَ مُذْهِبٌ للعقل ومُمرِضٌ للبدن.

ومن ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عن المسيح الدَّجَّال: "مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الدَّجَّالَ، أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ" (عبد الباقي، 1425: 1049/3). قوله: (وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ) اسمُ ليس ضميرٌ مستتر تقديره (هو) يعود للدَّجَّال، والباءُ حرف جرّ زائد، و(أعور) خبرُ ليس مجرورٌ لفظًا بحركة حرف الجرّ الزّائد منصوبٌ محلًا، والشّاهد زيادة الباء على خبر ليس للتّوكيد. وهذا الحديث تناولٌ لفتنة المسيح الدَّجَّال التي هي أعظم فتنة كما قال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم "إنّها لم تكن فتنةٌ على وجهِ الأرضِ منذُ ذَرَأَ اللهُ ذُرِّيَّةَ آدمَ أَعْظَمَ من فتنةِ الدَّجَّالِ" (عبد الباقي، 1425: 179/11)، ولكنّها لن تكون كذلك لمن عصمَهُ الله؛ لأنّ للمسيح الدَّجَّالَ علامات واضحة يُعْرَفُ بها، واختار النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من علاماتِهِ علامةً واحدةً وهي عَوَرُهُ؛ لأنّ المقام مقام فتنة قوية وربّما تُنسى العلامات المعقولة لذا أثبتَ العَلامة المحسوسة؛ لأنّها لا تغيب عن الأذهان مهما كانت الفتنة، وأَكَّدَ النّفي بالباء الزّائدة في عبارة (أعور)؛ لأنّها مفتاح النّجاة من هذه الفتنة فاستحَقّت العناية والاهتمام، فالإله المستَحِقّ للعبادة لا يكون أعور ولا يلحقه نقصٌ البَتَّةَ.

ومن أمثلة زيادة الباء في خبر ما المُشَبَّهَة بليس قولُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: حينما سأله جبريل عن السّاعة: "مَا الْمَسْؤُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ بِهَا مِنَ السَّائِلِ" (عبد الباقي، 1425: 56/1). قوله: (ما) حجازيّة عاملة عمل ليس، و(المسؤول) اسمها، و(بأعلم) الباء: حرف جرّ زائد لغرض توكيد النّفي، وأعلم: خبر ما مجرور لفظًا منصوب محلًا، والحركة الظّاهرة عليه حركة جرّ، وجُرّ بالفتحة؛ لأنّه ممنوع من الصرف.

وإجابة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بهذه الصيغة الّتي فيها نفي مؤكَّد بزيادة الباء مزيل لتوهّم الإثبات يعني: أنا وأنت سواء في العلم بها، فهي مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللهُ بعلمه، وجاء الرّدّ هكذا ليظلّ قاعدةً عامةً مُطَّرِدَةً كلّما سأل سائلٌ ووُجِهَ السؤال إلى مسؤول.

ومن زيادة الباء في خبر ما المُشَبَّهَة بليس قولُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: حينما نزل عليه جبريل في غار حِرَاء وطلب منه أن يقرأ فقال: "ما أنَا بقَارِئٍ" (عبد الباقي، 1425: 37/1). قوله: (ما) حجازيّة تعمل عمل ليس، (أنا) اسمها، (بقَارِئٍ) الباء حرف جرّ زائدٍ للتّوكيد، وقارئ خبر (ما) مجرور لفظًا منصوب محلًا، وزيادة الباء أكّدت اعتذار النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لجبريل بأنّه لا يحسن القراءة؛ لأنّه أميّ، والنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم تفاجأ بطلب القراءة وهو أمر لا علم له به، ولم يُعِدّ له نفسه، فنفى عن نفسه القراءة بحرف النّفي ما، ثم أكّد هذا النّفي بزيادة الباء الدّاخلة على الخبر المنفي، وهذا التّوكيد كلّه لنفي القراءة، وهو في ذاته أشدّ تأكيدًا لثبوت المعجزة يتظاهر مع قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: 48] (لاشين، 1387: 69/1).

ومن ذلك أنَّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم اطَّلَعَ على أهْلِ القَلِيبِ في يوم بدر، فَقَالَ لهم: هل وجَدْتُمْ ما وعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟ فقِيل له الصحابة: تَدْعُو أمْوَاتًا؟ فَقَالَ: "ما أنتُمْ بأَسْمَعَ منهمْ، ولَكِنْ لا يُجِيبُونَ" (عبد الباقي، 1425: 649/1). قوله: (ما) نافية وهي الحجازيّة الّتي تعمل عمل ليس، (أنتم) اسم (ما)، (بأسمع) الباء حرف جرّ زائد للتّوكيد، وأسمع خبر (ما) مجرور لفظًا منصوب محلًا، والحركة الظاهرة عليه حركة جرّ، وجُرّ بالفتحة؛ لأنّه ممنوع من الصرف.

وهنا المقام مقام استغراب واندهاش من الصحابة، فكيف يكلّم النّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم أجسادًا لا أرواح فيها وينادِيهم بأسمائهم وربَّما أشكل عليهم قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: 22] لذا جاء الرَّدّ بما النّافية وزيادة الباء المؤكِّدة للنّفي في خبرها ليرسِّخ في نفوسهم أنّ هؤلاء الموتى يسمعونه مثلهم تمامًا، ولا تعارض بين الآية وما أثبته النّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم، فالآية تنفي السّماع بمعنى الانتفاع به والاستجابة له، والنّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم يثبت السّماع بمعنى إدراك الكلام وفهمه؛ توبيخًا لهم وتصغيرًا وحسرة.

ويلاحظ ممّا سبق أنّه تمّت زيادة الباء في خبر ليس وما المُشَبَّهَة بها في مواطن الأسئلة، ومواطن التّعظيم، ومواطن شدّة الاستغراب، وكلّها مواطن تتطلب توكيدًا.

وتمّت زيادة الباء في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان في مفعول الفعل (كفى) بمعنى حسب المتعدي، ومن أمثلة ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ" (عبد الباقي، 1425: 2/ 812). قوله: (كفى) فعلٌ ماضٍ متعدٍ، فاعله المصدر المُؤوَّل من أنْ وما دخلت عليه، (بِالمَرْءِ) الباء حرف جرّ زائد للتّوكيد، والمرء مفعول به مجرور لفظًا بحرف الجرّ الزّائد منصوب محلًا، و(كَذِبًا) تمييز منصوب، والحديث يحذر من كثرة الكلام، الّتي قد تؤدي إلى التّزيّد في القول، ويحذّر من نقل الأخبار على عواهنها دون تثبت منها ومن نشر الإشاعات، ويُحذِّر من تفسير الأقوال على غير مراد أصحابها، ولمّا كانت هذه الأمور لها خطورتها على الأفراد والمجتمعات فقد جاء التّحذير منها بهذه الصيغة التي فيها توكيد على عظم هذا الجرم وأنّه يكفي مقترفَهُ من الكذب واستحقاق عقوبته.

ومثل ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "كَفَى بِالمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوتَهُ" (عبد الباقي، 1425: 926). الشّاهد فيه زيادة الباء المؤكِّدة على مفعول الفعل (كَفَى) الذي هو كلمة (المَرْء)، والمعنى يكفي المرءَ من الإثم ويوقعه في المؤاخذة أن يضيّع من يكون قُوْتُهُ عليه، ولو لم يكن له من الإثم إلّا هذا لكان ذلك كافيًا؛ لعظمه (ابن حجر، 1379: 407/10).

المطلب الثالث: مِنْ الجارة الزائدة

ذكر النّحويون أنّ (مِنْ) الجَارّة تكون زائدة، وغير زائدة، أما غير الزّائدة فهي الّتي تدلّ على معنى من المعاني الّتي ذُكرت لها في باب حروف الجرّ، مثل ابتداء الغاية والتّبعيض وبيان الجنس وغيرها. وأما الزّائدة فنوعان: النّوع الأوّل: هي الّتي تزاد للتّنصيص على العموم أو استغراق الجنّس، وهي الدّاخلة على نكرة ليست من صيغ العموم، نحو: (ما جاءني مِنْ رجلٍ) فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة؛ ولهذا يصحّ أن يُقال بعدها: (بل رجلان أو بل رجال)، ويمتنع ذلك بعد دخولها؛ لأنّ دخولها نصَّ على نفي الجنس على سبيل العموم. والنّوع الآخر: هي الّتي تزاد لتوكيد العموم، وهي التي تزاد مع صيغ العموم، نحو: (ما جاءني من أحدٍ) فإنّ كلمة (أحدٍ) من صيغ العموم؛ لذا كانت زيادة (مِن) لتوكيد العموم الحاصل لكلمة أحد بأصل وضعها (المرادي، 1992، ص 335).

ووضع البصريون لزيادة (مِنْ) ثلاثةَ شروط: أن يسبقها نفيٌ أو شبهه، وهو النّهي بـ (لا)، والاستفهام بـ(هل) خاصّة. وأن يكون مجرورها نكرة. وأن يكون المجرور بها مبتدأ، أو فاعلًا، أو مفعولًا به (ابن هشام، 1985: 179/1).

وتُزاد مِنْ مع المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: 3]، فـ(خَالِقٍ) مبتدأ، و(غَيْرُ اللَّهِ) نعت للمبتدأ جاء مرفوعًا مراعاة للتقدير. ويُقال في إعراب المبتدأ المجرور بها لفظًا: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزّائد.

وتُزاد مِنْ مع الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: 59]، فـ(وَرَقَةٍ) فاعل (تَسْقُطُ). ويقال في إعراب الفاعل المجرور بها لفظًا: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزّائد. وزيادةُ (مِنْ) في هذه الآية أفاد أنّ علم الله محيطٌ وشاملٌ لأشجار البرّ والبحر، والبلدان والقفر، والدنيا والآخرة، فحققت بذلك العموم المطلوب.

وتزاد مِنْ مع المفعول به، كما في قوله الله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ۖ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: 3]، فـ (تَفَاوُتٍ، وفُطُورٍ) مفعول (ترى). ويقال في إعراب المفعول به المجرور بها لفظًا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزّائد.

وتمّت زيادة (مِنْ) في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان على المبتدأ كثيرًا، ومن ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَه مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ" (عبد الباقي، 1425: 946/3). قوله (مَا مِنْ أَحَدٍ) ما نافية، ومن زائدة، وأحد مبتدأ مجرور بحركة حرف الجرّ الزائد، والمعنى أنّ الله تعالى سبقَ علمُه بأهل الجنّة وأهل النّار، وبمقتضى علمِهِ هذا كتبَ المقادير في اللّوح المحفوظ (ابن حجر، 1379: 497/11)، وهذا عامّ في كلّ المكلفين بدليل أنّ (مِنْ) الزّائدة دخلت على المبتدأ كلمة (أحد) وهو لفظ من ألفاظ العموم فأفادت توكيد العموم.

ومن ذلك قولُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلاَّ قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَى اللهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (عبد الباقي، 1425: 952/3). فـ(مِنْ) الأولى جارّة والثانية زائدة لتوكيد استغراق جنس الأنبياء دون استثناءٍ لأحدهم، بدليل دخولها على نكرة ليست من صيغ العموم، والمعنى أنّ كلّ واحد من الأنبياء له آية، وهي الفارقة بين النّبيّ ومدّعي النّبوة، والقرآنُ هو الآية العظمى.

ومن ذلك قولُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "ما مِن أحَدٍ يَشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِن قَلْبِهِ، إلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ علَى النَّارِ" (عبد الباقي، 1425: 1031/3). قوله: (مَا) نافية لا محل لها من الإعراب، و(مِنْ) حرف جرّ زائد، و(أَحَدٍ): مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا، و(يَشْهَدُ) فعل مضارع فاعلُهُ ضمير مستتر تقديره هو، والمصدر المؤوّل من (أنْ) المخففة واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به للفعل (يشهد)، والجملة الفعليّة في محل رفع خبر (أَحَد)، والشّاهد في زيادة مِنْ على المبتدأ توكيدًا على العموم.

ومن زيادة (مِنْ) مع اسم (ما) النّافية العاملة عمل (ليس) عند الحجازيين قوله صلّى الله عليه وسلّم: "مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللهِ" (عبد الباقي، 1425: 969/3). قوله: (ما) نافية عاملة عمل ليس، و(مِنْ) زائدة لتوكيد العموم، و(أحد) اسم ما مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًا، و(أَغْيَرَ) خبرها منصوبٌ بها، والشّاهد في زيادة (من) على اسم ما العاملة للتّوكيد.

وقد ورد هذا الحديث نفسُهُ برواية أخرى على لغة التميميين، وهي قوله صلّى الله عليه وسلّم: "مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ" (عبد الباقي، 1425: 969/3). قوله: (ما) نافية مهملة، و(مِنْ) زائدة لتوكيد العموم، (أحَد) مبتدأ مجرورٌ لفظًا مرفوعٌ محلًا، (أَغْيَرُ) خبر المبتدأ، والشّاهد في زيادة (من) على المبتدأ بعد ما المهملة.

وتمّت زيادة مِن على المفعول به في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان قليلًا، ومن ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ" (عبد الباقي، 1425: 629/2). قوله: (ما) نافية لا محل لها من الإعراب، (رَأَيْتُ) فعلٌ وفاعلُهُ، (مِنْ) حرف جرّ زائد، (نَاقِصَاتِ) مفعول به منصوب محلًا مجرور لفظًا، والشّاهد في زيادة (مِنْ) على المفعول به توكيدًا لاستغراق الجنّس.

ومثل ذلك قولُ البراء بن عازب ﷺ: "ما رأيتُ من ذِي لِمَّةٍ في حُلَّةٍ حَمْرَاءَ أحسنَ من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم" (عبد الباقي، 1425: 760/3). (ما) نافية، و(رأيتُ) فعلٌ وفاعلُهُ، و(من) زائدة، (ذِي) مفعول مجرور لفظًا وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة، منصوب محلًا، والشّاهد في زيادة (مِن) لتوكيد التّنصيص على العموم، وأنّه ليس مثل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أحدٌ، وهذا التّوكيد لا يَنظر فيه المتكلم إلى حال المخاطب وإنّما يَنظر فيه إلى حال نفسه، وإلى مدى انفعاله بتلك

الحقائق التي أراد صياغتها، وإلى حرصه على إذاعتها، وتقريرها في النّفوس كما أحسّها مقرّرةً مؤكَّدة في نفسه.

المطلب الرابع: الفاء الزائدة

ذكر النّحويون أنّ الفاء ثلاثة أنواع (المرادي، 1992، ص 294): عاطفة، وجوابيّة، وزائدة، أما الزّائدة فهي ضربان: إحداهما الفاء الدّاخلة على خبر المبتدأ، إذا تضمن معنى الشّرط. نحو: الّذي يأتي فله درهم. فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشّرط؛ لأنّها دخلت لتفيد التّنصيص على أنّ الخبر مستحق بالصلة المذكورة. ولو حُذفت لاحتمل كون الخبر مستحقًا بغيرها.

والثانية: الّتي دخولها في الكلام كخروجها. وهذا القسم قال به الأخفش الأوسط ووافقه الفارسيّ (ابن هشام، 1985: 161/1)، وزعم أنّها تدخل على الخبر مطلقًا، يقولون: أخوك فوجد، وجعل من شواهدها قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: 4].

وشاع استعمال هذه الفاء في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان كثيرًا، ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم في حديث جبريل:"يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ" (عبد الباقي، 1425: 56/1).. قوله: (فَإنّه) الفاء زائدة للتّوكيد، وناسبَ استعمالُها هنا؛ لأنّ الصحابة كانوا متعجبين من السّائل ومتشوقين لمعرفته، وزَعَمَ بعضهم أنّ الفاء استئنافيّة وهو بعيدٌ؛ لأنّ الجملة جوابٌ عن سؤال سبقها وليست متابعة الكلام من منطلق جديد لا يربط في الحكم الإعرابي بين ما قبل الحرف وما بعده، وزَعَمَ بعضهم أنّها فاء الفصيحة وهو بعيدٌ أيضًا؛ لأنّه لا حاجة للتقدير هنا (المرادي، 1992، ص: 295).

ومنه قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم في حديث الإسراء: "فَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ، حَتَّى آتِيَ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: مَاذَا افْتَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: فَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَرَاجَعْتُ رَبِّي، فَوَضَعَ عَنِّي شَطْرَهَا" (عبد الباقي، 1425: 174/1). الشّاهد في قوله: (فارجع) حيث زِيدت الفاء على فعل الأمر للتّوكيد، والمعنى ارجع إلى ربّك، وإنّما جاء بها لتوكيد الكلام وتقويته؛ لأنّ موسى عليه السلام كان صاحب تجربة، وعَلِمَ من تجربته أنّ الأمة لن تطيق ذلك؛ لذا جَزَمَ على النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أن يراجع الله تعالى.

ومن ذلك قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم للمُسيء صلاته: "ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" (عبد الباقي، 1425: 179/1). ففي هذا الحديث كان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أمامَ أمر خطير، وهو أداء الصّلاة بلا إتقان ويُخشَى على من يفعل ذلك ألّا يكون له من الصّلاة إلا التّعب، لذا جاء التّوجيه إليه بقوة توازي خطورة الفعل، فجاء بفعل أمر هو (ارْجِعْ) وفعل أمر آخر واقع في جواب الطلب هو (فَصَلِّ)، ثم جاء بالفاء الزّائدة للتّوكيد؛ ليبين بكلّ قوة أنّ الذي لا يتقن الصّلاة كمن لم يصل تمامًا.

ومنه أنّ امرأةً قالتْ لرسولِ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم: إنّ أُمِّي مَاتَتْ وعليها صومُ رمضانَ أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قال: "أرأيتِ لو كان على أمِّك دَينٌ أكنتِ قاضيَتَه؟ قالت: نعم: قال: فَدَينُ اللهِ أحقُّ أن يُقضَى" (عبد الباقي، 1425: 396/2). قوله: (فدَين) الفاء زائدة للتّوكيد، ودَين مبتدأ، و(أحقّ) خبر المبتدأ، وفي هذا الحديث يشير النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم إلى أمر عظيم رُبَّمَا يتهاون فيه كثير من النّاس، وهو أنّ سداد حقّ الله عزّ وجلّ أولى من سداد حقّ النّاس، لذلك طلب من السّائلة أن توفي ما على أمّها من صوم بجملة قويّة صَدَّرَها بحرف الزّيادة (الفاء) الدّاخلة على المبتدأ.

ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم للذي جاءه يستأذنه للجهاد: "أَحَيٌّ وَالِدَاكَ؟ قالَ: نَعَمْ، قالَ: فَفِيهِما فَجَاهِدْ" (عبد الباقي، 1425: 926/3). وهذا تعبيرٌ بديعٌ للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم يناسب الرغبة العارمة للجهاد في نفس المستأذِن، فقد بدأ ردّه بالفاء الأولى وهي جزاءٌ لشرط محذوف تقديره: إذا كان الأمر كما قلت ففيهما فجاهد، ثم قدّم الجار والمجرور (فيهما) على الفعل (جاهد) ليقصر جهاده على والديه، ثم جاء بالفاء الزّائدة توكيدًا وتقوية لهذا النّوع من الجهاد.

ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم للرّجل الذي دخل وهو يخطب يوم الجمعة: "صَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ" (عبد الباقي، 1425: 305/1). الشّاهد في قوله: (فَارْكَعْ) حيث زِيدت الفاء على فعل الأمر للتّوكيد على الترغيب في ركعتي تحية المسجد في أثناء الخطبة.

المطلب الخامس: ما الزائدة

ذكر النّحويون (المرادي، 1992، ص 322) أنّ (ما) لفظ مشترك، يكون حرفًا تَارَة واسمًا تَارَة أخرى. فأمّا (ما) الحرفيّة فلها ثلاثة أقسام: نافية، ومصدريّة، وزائدة، والزّائدة لها أربعة أقسام:

الأوّل: أن تكون زائدة لمجرد التّوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة: 142]. وهذه تزاد بعد أدوات الشّرط الجازمة وغير الجازمة، وبعد حروف الجرّ.

الثاني: أن تكون كافّة، وهي الّتي تقع بعد إنّ وأخواتها فتَكُفُّها عن العمل. نحو "إنّما الله إله واحد". وبعد ربّ، وكاف التّشبيه في الأكثر، وذكر ابن مالك أنّها قد تكفّ الباء وتحدث فيها معنى التّقليل، وقد جاءت ما الكافّة أيضًا بعد قَلَّ إذا أريد به النّفي. نحو: قلما يقول ذلك أحد.

الثالث: أن تكون عوضًا، وهي ضربان: عوض من فعل، وعوض من الإضافة، فالأوّل كقولهم: أما أنت منطلقًا انطلقت، والأصل: لأن كنت منطلقًا انطلقت، فحذفت لام التّعليل، وحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله، وجيء بما عوضًا من كان، والثاني كقولهم: حيثما، وإذا ما، فما فيهما عوض من الإضافة، لأنّهما قصد الجزم بهما، قطعًا عن الإضافة، وجيء بما عوضًا منها.

الرابع: أن تكون منبهة على وصف لائق، وهي ثلاثة أقسام: قسم للتعظيم والتهويل كقول أنس الخثعميّ (البغدادي، د.ت: 340/1):

عَزَمْتُ على إِقَامَةِ ذي صَبَاحٍ لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ من يَسُودُ

وقسم للتحقير، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: وهل أعطيت إلا عطية ما؟ وقسم لا يراد به تعظيم، ولا تحقير، ولكن يراد به التنويع، كقولك: ضربته ضربًا ما. أي: نوعًا من الضرب.

وقد وردت (ما) الزّائدة للتّوكيد في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان بعد (أي) الشّرطيّة في مواضع كثيرة، ومن ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "وجُعِلَتْ لِيَ الأرْضُ مَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاةُ فَلْيُصَلِّ" (عبد الباقي، 1425: 151/1). قولُه: (فأيّما رَجُلٍ) أي مُبتدأ وهي اسم شرْط، وما زائدة، ورجل مضاف إليه، والشّاهد في (ما) التي زِيدت لتوكيد العموم وهو صحة الصّلاة في أي مكان من الأرض وصحة التّطهير بالتّراب عند فقدان الماء للمسلمين جميعًا، وزِيدت أيضًا لتوكيد الشّرط وهو إدراك الصّلاة. ومثل ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "أيُّما مُسْلِمٍ شَهِدَ له أرْبَعَةٌ بخَيْرٍ، أدْخَلَهُ اللَّهُ الجَنَّةَ" (عبد الباقي، 1425: 363/1). قوله: (أيُّما مُسْلِمٍ) أيّ مبتدأ وهي اسم شرط، وما زائدة، ومسلم مضاف إليه، والشّاهد في زيادة ما لتوكيد العموم، ولتوكيد الشّرط، والمعنى: هذا الخبر يصلح لعموم المسلمين دون استثناء، وينطبق على كلّ مسلم تحقّق في شأنه الشّرط وهو أن يشهد له أربعة من أهل الصلاح بالخير.

ومن ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "أيُّما شَرطٍ ليس في كتابِ اللهِ فهو باطلٌ وإن كان مئةَ شرطٍ" (عبد الباقي، 1425: 502/2). الشّاهد في قوله: (أيُّما شَرطٍ) حيث زِيدت (ما) بعد اسم الشّرط

(أيّ) لتوكيد العموم والشّرط، أمّا توكيد العموم فلأجل إدخال سائر الشّروط التي يشترطها النّاس في البيوع أو الأنكحة أو عقود الإجار، وأما توكيد الشّرط فلأجل تقوية الحكم على بطلان ما يشترطه النّاس خارج نطاق كتاب الله تعالى، ثم زاد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الأمر توكيدًا بقوله: (وإن كان مئةَ شرطٍ) فهذا العددُ للمُبالَغةِ والتَّأكيدِ لا للتَّعيينِ والتَّحديدِ (لاشين، 1387: 225/1).

ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم: "أَيُّما امْرِئٍ قالَ لأَخِيهِ: يا كافِرُ، فقَدْ باءَ بها أَحَدُهُما، إنْ كانَ كما قالَ، وإلَّا رَجَعَتْ عليه" (عبد الباقي، 1425: 811/3). قوله: (أيّ) اسم شرط مبتدأ، و(ما) زائدة، و(امرئ) مضاف إليه، وجملة (قالَ لأَخِيهِ: يا كافِرُ) في محل جزم فعل الشّرط، وجملة (فقَدْ باءَ بها أَحَدُهُما) في محل جزم جواب الشّرط، والشّاهد في زيادة (ما) بعد اسم الشّرط (أيّ) والتّوكيد في هذا الحديث للعموم؛ لأجل زجر عوام النّاس وسوادهم من رَمْيِ غيرهم بالكُفرِ، والتّوكيد أيضًا للشّرط، لبيان أنّ هذه الكلمة حينما تقال لها تَبعات، والمعنى: من قال لأخيه المسلم: يا كافر فقد رجع بهذه الكلمة المقول له أو القائل بحسب التّفصيل الذي ذُكِرَ بعد ذلك في الحديث، وليس معناه أنّه كَفَرَ كفرًا أكبر، بل معناه التّحذير من هذا الكلام السيئ، وأنّ صاحبه على خطر عظيم (ابن حجر، 1379: 466/10).

وقد وردت (ما) الزّائدة للتّوكيد في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان بعد (إذا) في مواضع قليلة، ومن ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "إِذَا مَا قَامَ أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفِ الصَّلَاةَ" (عبد الباقي، 1425: 221/1). الشّاهد في (إِذَا مَا قَامَ أَحَدُكُمْ) حيث زِيدت ما بعد إذا الشّرطيّة غير الجازمة بغرض التّوكيد، وفي هذا الحديث توجيهٌ للأئِمَّةِ بِتَخْفِيفِ الصَّلَاةِ مُرَاعَاةً لِحَالِ الْمَأْمُومِينَ، ولأجل التنبيه على أهمية هذا التّوجيه بدأه بحرف الشّرط (إذا) و(ما) الزائدة للتّوكيد، والمعنى كلّما قام إمام للصّلاة فليخفف، فيكون بذلك الأصل في الصّلاة التخفيف.

ومن ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "إِذَا مَا رَبُّ النَّعَمِ لَمْ يُعْطِ حَقَّهَا تُسَلَّطُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَخْبِطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا" (عبد الباقي، 1425: 346/1). قوله: (إِذَا مَا رَبُّ النَّعَمِ) إذا حرف شرط غير جازم يفيد تحقق الوقوع، وما زائدة، ورَبُّ اُخْتِلف في إعرابها فالبصريون يعربونها فاعلا لفعل محذوف تقديره: (إذا لم يُعْطِ رَبُّ النَّعَمِ حقّها)، وذلك لأنّهم يعربون الاسم المرفوع بعد (إذا وإنْ) فاعلًا لفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور بعده، والكوفيون يعربونها فاعلًا بالفعل المذكور

بعدها؛ لأنه يجوز عندهم تقديم الفاعل على فعله، والأخفش يعربها مبتدأ والفعل المذكور بعدها فاعله ضمير مستتر عائد على الاسم المرفوع.

والشاهد في زيادة (ما) بعد أداة الشّرط غير الجازمة إذا، ومجيئها هنا يفيد الكلام توكيدًا وتحقيقًا لما سيحصل للذي يمتنع عن إخراج زكاته، وهو جزاءٌ من جنس العمل، فالذي يمسك الزكاة ولا يخرجها يُعذب بها يوم القيامة.

ومثل ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: "إِذَا مَا أَحَدُكُمُ اشْتَرَى لَقِحَةً مُصَرَّاةً أَوْ شَاةً مُصَرَّاةً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلبَهَا إِمَّا هِيَ وَإِلَّا فَلْيَرُدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ" (عبد الباقي، 1425: 553/2). قوله (إِذَا مَا أَحَدُكُمُ) إذا حرف شرط غير جازم، وما زائدة، وأحدكم فاعل لفعل محذوف أو للفعل المذكور بعده أو مبتدأ، والشّاهد في زيادة (ما) بعد إذا الشّرطيّة للتّوكيد؛ ليدل على أن الامتثال بما أُمر به في الحديث واجب والاتيان به ضروري لا مفر منه.

الخاتمة:

حمل هذا البحث عنوان: (التَّوْكِيد بِالْأَحْرُف الزَّائِدَة فِي أَحَادِيث كِتَاب اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان فِيمَا اتَّفَق عَليه الشَّيخان)، وتمثّلت أهدافُهُ في الكشف عن الأحرف الزّائدة بغرض التّوكيد في أحاديث كتاب اللّؤلؤ والمرجان، وكيفية استعمالاتها، وتقديم شواهد عليها، والإشارة لأهميتها في البيان، والوقوف عند أغراضها الدّلاليّة، وبعد اتباع المنهج الوصفي التحليلي تمّ التوصل للنتائج التالية:

- الأحرف الزّائدة المؤكّدة الّتي شاع استعمالُها في كِتَاب اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان جاءت على نوعين: نوع متفق عليه، وهي (اللام، والباء، ومن)، ونوع مختلف عليه، وهي (الفاء، وما).
- تعدُّ اللّامَات أكثر الحروف زيادةً في أحاديث اللّؤلؤ والمرجان، واللّامَات التي زِيدت هي: لام الابتداء، التي زِيدت على المبتدأ خاصّة، واللّام المُزَحْلَقة التي زِيدت على خبر إنّ المفرد وخبر إنّ الجملة الفعليّة التي فعلها مضارع وزيدت على اسم إنّ المؤخر، ولام جواب القسم الصّريح، واللّام المُوطِّئة للقسم المحذوف الداخلة على إنْ الشّرطيّة، واللّام الداخلة على الفعل المضارع الدّال على الاستقبال المؤكَّد بالنّون، واللام الواقعة في جواب لو ولولا.

- ثمّ تأتي الباء الزائدة في المرتبة الثانية من حيث الكثرة من بين الحروف الزائدة في أحاديث اللؤلؤ والمرجان، وقد زِيدت الباء في خبر ليس وخبر ما المُشَبَّهة بها، وفي مفعول الفعل (كفى) بمعنى حسب المتعدي.
- ثم تأتي مِن، والتي زِيدت مع المبتدأ كثيرًا، ومع المفعول قليلًا.
- ثم تأتي الفاء، والتي زيدت في أحاديث اللؤلؤ والمرجان زيادة ظاهرة.
- وجاءت ما في المرتبة الأخيرة في الحروف الزائدة في أحاديث اللؤلؤ والمرجان، وجاءت زيادتها مع (أي) الشّرطيّة بكثرة، ومع إذا الشرطية بقلة، ولم تُزد مع حروف الجرّ في أحاديث الكتاب.
- زيدت هذه الأحرف في أحاديث اللؤلؤ والمرجان لتحقيق أغراض دلاليّة وبلاغيّة منها: الاعتناء بمضمون الجملة وإظهار التفاعل به، وإيجاب الامتثال للأمر والاجتناب للنهي، والتشديد على تحقيق المعرفة وإماطة الشبهات، والتَّعْجِيب لأمر ما واستعظامه، ودفع أي احتمالات خاطئة أو متوهمة، والرد على التساؤلات بما يناسبها.
- توزعت الأحرف الزائدة للتوكيد في أبواب كتاب اللؤلؤ والمرجان ولم تنحصر في أبواب معينة؛ فحيثما كان الكلام بحاجة للتقرير والتقوية فإنك تجد الأحرف الزائدة للتوكيد.

المراجع

البغدادي، عبد القادر. (د.ت). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، (عبد السلام محمد هارون، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2000). *سر صناعة الإعراب*، دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1379). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق)، دار المعرفة.

السامرائي فاضل صالح. (2000). معاني النحو، دار الفكر للطباعة.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1408). *الكتاب*، (عبد السلام محمد هارون، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، (عبد الحميد هنداوي، تحقيق)، المكتبة التوفيقية.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة. (1991). *أمالي ابن الشجري*، (محمود محمد الطناحي، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

الطبري، محمد بن جرير. (1420). *جامع البيان في تأويل القرآن*، (أحمد محمد شاكر، تحقيق)، مؤسسة الرسالة.

عبد الباقي، محمد فؤاد. (1425). *اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان*، دار الأثار للنشر والتوزيع.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي. (1419). *شرح جمل الزجاجي*، (فواز الشعار، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

الكفوي، أيوب بن موسى. (2001). *الكليات*، (عدنان درويش، تحقيق)، مؤسسة الرسالة.

لاشين، شاهين موسى. (1423). *فتح المنعم شرح صحيح مسلم*، دار الشروق.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1387). *شرح تسهيل الفوائد*، (محمد كامل بركات، تحقيق)، دار الكتاب العربي.

المبرد، محمد بن يزيد. (1994). المقتضب، (محمد عبد الخالق عضيمة، تحقيق)، دار عالم الكتب.

المرادي، الحسن بن قاسم. (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني*، (فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). *لسان العرب*، دار صادر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، (مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، تحقيق)، دار الفكر.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (1422). *شرح المفصل للزمخشري*، (إميل بديع يعقوب، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

Arabic References

al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir. (N. D). *Khizānat al-adab & lubb Lubāb Lisān al-ʿArab*, (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Taḥqīq), Maktabat al-Khānjī.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān. (2000). *Sirr ṣināʿat al-iʿrāb*, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī. (1379). *Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, (Muḥammad Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, Taḥqīq), Dār al-Maʿrifah.

al-Sāmarrā'ī Fāḍil Ṣāliḥ. (2000). *Maʿānī al-Naḥw*, Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah.

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. (1408). *al-Kitāb*, (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Taḥqīq), Maktabat al-Khānjī.

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (N. D). *Hamʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ*, (ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, Taḥqīq), al-Maktabah al-Tawfīqīyah.

Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ʿAlī ibn Ḥamzah. (1991). *Amālī Ibn al-Shajarī*, (Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Taḥqīq), Maktabat al-Khānjī.

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. (1420). *Jāmiʿ al-Bayān fī Ta'wīl al-Qur'ān*, (Aḥmad Muḥammad Shākir, Taḥqīq), Mu'assasat al-Risālah.

ʿAbd al-Bāqī, Muḥammad Fu'ād. (1425). *al-Lu'lu' & al-marjān fīmā ittafaqa ʿalayhi al-Shaykhān*, Dār al-Āthār lil-Nashr & al-Tawzīʿ.

Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī ibn Mu'min al-Ishbīlī. (1419). *sharḥ Jamal al-Zajjājī*, (Fawwāz al-Sha''ār, Taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Kaffawī, Ayyūb ibn Mūsá. (2001). *al-Kullīyāt*, (ʿAdnān Darwīsh, Taḥqīq), Mu'assasat al-Risālah.

Lāshīn, Shāhīn Mūsá. (1423). *Fatḥ al-Munʿim sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim, Dār al-Shurūq.*

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. (1387). sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id, (Muḥammad Kāmil Barakāt, Taḥqīq), Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd. (1994). *al-Muqtaḍab*, (Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaymah, Taḥqīq), Dār ʿĀlam al-Kutub.

al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. (1992). *al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-maʿānī*, (Fakhr al-Dīn Qabāwah, & Muḥammad Nadīm Fāḍil, Taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1414h). *Lisān al-ʿArab*, Dār Ṣādir.

Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf. (1985). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb*, (Māzin al-Mubārak, & Muḥammad ʿAlī Ḥamad Allāh, Taḥqīq), Dār al-Fikr.

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī. (1422). *sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī*, (Imīl Badīʿ Yaʿqūb, Taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.